



حضر مهرجانا جماهيريا في المهرة .. رئيس الوزراء:

الوحدة اليمنية شامة شموخ الجبال الرواسي والشعب هو القوه التي ستحميها دعوات بعض مثيري الأزمات لها أهداف خبيثة ترمي إلى تمزيق وشرذمة الوطن



الغيظة/سبأ:

أكد الدكتور علي محمد مجور ، رئيس مجلس الوزراء أن الوحدة اليمنية تحمل في مضامينها معاني الخير والمحبة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد ومثلت مشروع التحول الحضاري والإنساني لهذا الوطن الشامخ.

وفي كلمة القاها بالمهرجان الجماهيري الخطابي والفني الذي اقامته محافظة المهرة أمس بمدينة الغيظة احتفاء بالعيد الوطني التاسع عشر للجمهورية اليمنية / 22 مايو / دعا رئيس الوزراء إلى استلهام القيم العظيمة للوحدة المباركة ، والمتمثلة في قيم المحبة والأخوة والتعاون والأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

الوحدة تحمل في مضامينها معاني الخير والمحبة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد

أي مطلب أو نشاط لا يؤمن بالوحدة كقائد وطني وبالحوار في إطار الدستور مر فوض ومدان

كما القيت كلمة عن المشايخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية بالمحافظة القاها سعد مخيال ، نوه فيها بالنجزات العظيمة التي تحققت لهذه المحافظة الوحدوية ، مؤكداً أن الوحدة اليمنية راسخة في نفوس أبناء هذه المحافظة المتسكنين بالوحدة اليمنية بعزيمة لا تلين ، وقال: "نؤكد لكم بعزيمة لا تلين أننا متمسكون بالوحدة لأنها قد حققت مكاسب عظيمة للشعب اليمني عامة ومحافظة المهرة بشكل خاص" وأضاف "إننا ننظر إلى المستقبل المشرق من الرخاء والسلام والتقدم في كافة الميادين وذلك لعزم القيادة الطاهرة بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح على تحقيق وتلبية آمال الشعب في إعطاء صلاحيات للحكم المحلي واسع الصلاحيات تمكنه من بناء المؤسسات التي تلبى طموحات الشعب اليمني في تحقيق جميع أهداف الوحدة اليمنية في العدل والمساواة وتحسين معيشة المجتمع وتكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع في إطار من المحبة والسلام الاجتماعي والتكافل بين جميع محافظات اليمن".

من جانبه أكد محافظ المهرة علي محمد خدوم ان الوحدة اليمنية محروسة بإرادة الله عز وجل وبعناية أبنائها الشرفاء لأنها ملك الشعب ولاخوف عليها باعتبارها منجزاً تاريخياً عريقاً ، مشيراً إلى ان هذا المنجز العظيم الذي تحققت للشعب اليمني في 22 مايو 90م قضى على عقود التشظير المظلمة وحققت للشعب الحياة الحرة الكريمة. وقال بهذا المنجز التاريخي اخترنا النهج الديمقراطي والتعددي الشوري وحرية الرأي وحرية الصحافة في ظل القيادة السياسية الحكيمة بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية".

وأشار محافظ المهرة إلى ان الأصوات النشاز التي تحاول المس بالمنجز الوحدوي وبث الكراهية بين أبناء الشعب الواحد لن تعيد عقارب التاريخ إلى الوراء لأن الوحدة مصدر شموخ وفخر لكل أبناء الوطن ، لافتاً إلى ما حظيت به محافظ المهرة من اهتمام خاص من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وما تحققت للمحافظة من مشاريع ومنجزات تنموية عملاقة في مجالات الطرق والصحة والتعليم وغيرها.

وقال: "لقد ناز الشعب اليمني العظيم بثورته الخالدة سبتمبر واکتوبر ويوجدته المباركة ونضال شهدائه وجاله الأبرار منذ رح كبر من الزمن الذي عاني فيه التشفت والتشرذم والفرقة والصراع أثناء فترة التشظير الغيضي ، مبيناً ان الشعب قد استنقذ موارده في الصراعات الدمية بين كياناته وبين شطريه والقوى المؤثرة فيه. وتطرق رئيس الوزراء إلى المقولات والتفسيرات التي انبثرت بها البعض من مثيري الأزمات في بعض القرى والعزل بالمحافظات الجنوبية عن الوحدة اليمنية المباركة فضلاً عن الشعارات القبيحة التي أطلقها البعض الآخر في بعض مديريات محافظة صعدة المتنادية بالاصطفاء السلافي في الحكم. وأوضح الدكتور مجور ان تلك الدعوات أهدافاً خبيثة ترمي إلى إعادة تمزيق وشرذمة الوطن والعودة به إلى ما قبل الثورة والجمهورية والوحدة ، وقال: "لقد ركب أولئك موجة المطالب القوقرية وعندما عملت الدولة عبر مؤسساتها على تبني ومعالجة هذه المطالب وحسمها نهائياً أسفروا عن وجههم الحقيقي ووجهوا مساهمهم الخبيثة السامة إلى نحر الوحدة المباركة ، ولأولئك نقول أن الوحدة اليمنية شامة شموخ الجبال الرواسي ، ان الشعب اليمني هو القوه التي ستحمي الوحدة".

وأضاف: "لقد مسوا بمقدسات الوطن وثوابته العظيمة وقدموا الانفصال

في المؤتمر الصحفي لوزيري الإدارة المحلية والإعلام

المؤتمرات الفرعية للمحليات تناقش الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي واسع الصلاحيات والبرنامج الوطني لتنفيذها

باب الحوار مازال مفتوحاً لتجاوز أية معوقات ومعالجة أية قضايا تتطلب إجماعاً وطنياً



صنعاء/سبأ:

أوضح نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والامن وزير الادارة المحلية الدكتور رشاد العليمي على الأهمية التي تتكسبها المؤتمرات الفرعية الموسعة للمجالس المحلية في أمانة العاصمة وعموم المحافظات، نظراً لأهمية الموضوعات التي ستناقشها سواء ذات الصلة بالحكم المحلي أو تشخيص المشكلات والعوائق التي تقف أمام مسيرة التنمية على المستوى المحلي ومختلف القضايا على الساحة الوطنية للاسهام في بلورة المعالجات لكافة القضايا التي تهم المجتمع.

وأوضح نائب رئيس الوزراء وزير الادارة المحلية في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس بصنعاء مع الناطق الرسمي باسم الحكومة - وزير الاعلام حسن اللوزي، ان هذه المؤتمرات تستطلق في الأول من يونيو القادم من خلال المؤتمر الفرعي بمحافظة عدن ومن بعدها تتم إلى جميع المحافظات ويشارك فيها أعضاء السلطة المحلية في المحافظات والمديريات وأعضاء مجلسي النواب والشورى والفعاليات الرسمية والشعبية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية في تلك المحافظات. وبين ان هذه المؤتمرات ستناقش الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي واسع الصلاحيات إلى جانب مناقشة وإقرار البرنامج الوطني لتنفيذ هذه الإستراتيجية، فضلاً عن مناقشة أية مشكلات أو عوائق على مستوى كل محافظة على حدة، بغية اقتراح حلول ومعالجات جذرية لكافة القضايا المحلية والوطنية في إطار الدستور والقانون والثوابت الوطنية المتبعة في الحكم المحلي، إلى جانب إقرار معالجة وحلول جذرية لكافة المشكلات والقضايا التي أقرتها المؤتمرات الفرعية الموسعة بعموم المحافظات.

ويعتبر الدكتور العليمي رجال الصحافة والاعلام إلى آثره فعاليات المؤتمرات الفرعية وتنظيمها هاماً لتجربة العمل الوطني في طريق المحلية مستشكلاً تطوراً هاماً لمهامها وأهدافها العامة. وتابع الخطوات العلية نحو الحكم المحلي واسع الصلاحيات، مؤكداً ان محاور الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي التي ستناقشها هذه المؤتمرات تشمل التعديلات الدستورية والقانونية، وإصلاح البنية المؤسسية المتمثلة بالهيكل والوائت، وبناء قدرات قيادات وحدات الحكم المحلي وكذا المنظومة المالية المحلية والتي تشمل الموارد والنفقات والإدارة المالية المحلية.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الدفاع والامن وزير الإدارة المحلية أن الحكومة تمتلك آلية لتقييم أداء المجالس المحلية فيما يضمن فاعلية هذه المجالس في أداء المهام المناطة بها وفقاً للقانون والحيولة دون استخدام السلطة المحلية للإضرار بأمن الوطن وسلامته. وشدد على ان باب الحوار مازال مفتوحاً أمام الجميع لتجاوز أية معوقات وحل ومعالجة أي قضايا تتطلب إجماعاً وطنياً، وإمكان كافة القوى الوطنية وكل محبي الخير الوطن المشاركة في ذلك

وزارة الإعلام مارست اختصاصاتها وفقاً للقانون ومن حق المتظلمين اللجوء إلى القضاء

العجز في التوليد للشبكة الوطنية وتماشي الطلب على الطاقة خصوصاً في فصل الصيف. ويشان ما تردد عن اعتزام السلطات الأمريكية تنظيم العادة قال نائب رئيس الوزراء: "إن ما يسمى بتنظيم القاعدة يعيش إلا على الفوضى ويبحث دائماً عن الأماكن التي تنهار فيها الأنظمة كما يحدث في الصومال والعراق وأفغانستان... مشيراً إلى ان تأييد ما يسمى بتنظيم القاعدة ومعه عناصر تابعة للجوئي للأصوات النشاز التي تنادي بالخروج من التوابت الوطنية وتريد إعادة عجلة التاريخ إلى ما قبل 22 مايو 90م يدخل في هذا الإطار أيضاً ويؤكد وجود قاسم مشترك بينه وبين أولئك المفرد". وأكد ان هذا التنظيم الإرهابي لن يجد له موطناً قديماً لتجقيق مآربه وأهدافه الدنيئة في اليمن، وأن هناك تسليفاً أمنياً بين اليمن ومختلف الدول لمواجهة أي أعمال تضر بمصلحة الوطن.

فهي تحت السيطرة. وتابع قائلاً: "اليمن لديه نهج ديمقراطي وتعددية سياسية وحرية رأي، وفي حال قامت عناصر بتجاوز القوانين والدستور وانحرفت إلى العنف، فيتم التعامل معها بالحدود الإجراءات طبقاً للقوانين أو باتخاذ معالجات أخرى على المستوى السياسي أو الإداري". وحول مشروع التقسيم الإداري الجديد للجمهورية اليمنية كشف الدكتور العليمي ان اللجنة المكلفة بإعداد المشروع بوزارة الإدارة المحلية بصدد الانتهاء من إعداد المشروع وتقديمه لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره... مشيراً إلى ان اللجنة والوزارة تدرس مقترحاً بتقسيم محافظة صنعاء إلى محافظتين واستيعاب المقترح ضمن مشروع التقسيم الإداري الجديد للجمهورية اليمنية. وعن الأوضاع في صنعاء، أوضح العليمي ان اللجنة الرئاسية بمحافظة صعدة تواصل جهودها لمتابعة أحلال الاستقرار والأمن ومعالجة أية خروقات تقوم بها عناصر فئنة التخريب والتمرد أولاً بأول. وجدد التأكيد على حرص الدولة على تعزيز دعائم الأمن والاستقرار وتسريع وتائر التنمية الشاملة وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الفئنة من خلال صندوق إعمار صعدة والذي قطع شوط كبيراً في إعادة الإعمار تجاوزت نسبة 50 بالمائة من الأعمال التي تضمنت خطة الفترة.

بقانون الصحافة والقوانين المنظمة لهذه المهنة وعدم الخروج على التوابت الوطنية وأوشك المخطورات التي حدها القانون. ودعا الدكتور العليمي وسائل الإعلام بمختلف أطرافها ومشاريتها إلى تبني نهج وطني في التعامل مع كافة القضايا على الساحة وما يعجز وحدة الصف الوطني ويعرقل المخططات التامرية التي تمكك ضد الوطن وأمنه ووحدته واستقراره، وحث القائمين على تلك الوسائل بالحرص على ترسيخ قيم المحبة والسلام ونبذ ثقافة العنف والكراهية وتغليب مصالحة الوطن على أي مصالح أخرى.. مؤكداً ان هذه الصلاحيات التي منحها القانون من أجل الدستور والقانون مع كل من يثبت ارتكابه لأعمال ضد الوطن من منطلق الحرص على مصالح الوطن وأمنه وترسيخ وحدته ونهجه الديمقراطي. وانتقد العليمي بعض وسائل الإعلام التي تستغل حرية التعبير وحرية الصحافة المكفولة في إطار النهج الديمقراطي في اليمن، وتقوم بالمبالغة والتضخيم في تغطيتها للأحداث في البلاد بل وبعضها ينقل صورة مخايرة للعالم الخارجي ويصوروا بل وكانه يعيش أزمة حقيقة ومستفحلة وعلى وشك الإنهيار وكان الوحدة الوطنية مهددة.. مؤكداً في ذات الوقت ان الجهة الإدارية متمسكة بالموقف الإقليمي والدولي مع اليمن ووحدته واستقراره.

بعيدا عن المتأمرين على الوطن وأمنه واستقراره ووحدته. وقال: "إن الحوار لا يمكن ان يكون مع العناصر التي ترفع السلاح وتقوم بأعمال خارجة عن الدستور والقانون". وقل العليمي من الأصوات النشاز لعناصر قلة حاكمة تسعى لنشر بذور الفرقة والنشاز بين أبناء الوطن الواحد طنا منها بان ذلك يمكن ان يسهل لها تحقيق أحلامها وأوهامها بإمكانيات العودة بالوطن إلى الماضي البغيض من قبل 22 مايو العظيم أو ما قبل الثورة اليمنية المباركة (26 سبتمبر و14 أكتوبر). واعتبر تلك الأصوات دعوى لا تعبر إلا عن قائلها كون الوحدة هي إجماع وطني يحرص الجميع على الحفاظ عليه وحمايته وضون مكاسبه. وفي رده على سؤال حول الهدف من إنشاء محكمة خاصة للنظر في قضايا الصحافة والمطبوعات وهل ستؤثر على حريات الصحافة، أكد الدكتور العليمي ان إنشاء هذه المحكمة يأتي لتسهيل الإجراءات القضائية وألث في قضايا الصحافة بصورة عاجلة بدلاً من بقائها في المحاكم لشهور طويلة، مشدداً على ان الحريات الصحافية مكفولة في الدستور والقانون وأن إنشاء هذه المحكمة لا يؤثر على ممارسة تلك الحريات كونها معنية بالنظر في أية قضايا تصل إليها عن مخالفتها وتجاوزاتها لتلك الحريات ونشر لحظورات حدها القانون.

وفي ما يتعلق بالصحف التي تم حجزها اداريا من قبل وزارة الإعلام .. أكد نائب رئيس الوزراء ان ما قامت به وزارة الإعلام في تعاملها مع ما ورد في بعض الصحف التي اصدرت بها قرار حجز اداري إنما جاء من صميم اختصاصها وتطبيقها لما ورد في القانون والذي يؤكد مسؤولية الوزارة في التعامل مع الصحف التي تنشر محظورات تضر عليها الدستور والقانون بما ضمن سيادة القانون وعدم المساس بالتوابت الوطنية، مبيناً ان أية صحف لا ترى أنها نشرت محظورات حدها القانون بإمكانها اللجوء للقضاء، كما يمكن تلك الصحف استئناف الصدور بشرط التزامها